التحليل الجغرافي للحركات الانفصالية شمال غرب المتوسط اقليم الباسك انموذجا

الكلمات المفتاحية: التحليل ، الانفصالية، الباسك

ا.م.د. فيــان احمد محمد لاوند
كلية التربية للبنات / جامعة بغداد
vianlawnd@gmail.com

الملخص

تعاني القارة الاوربية من وجود بعض التوجهات الانفصالية ، اذ يتضح تاثير المتغيرات العرقية و الاثنية الدافعة نحو تبلور النزاعات الانفصالية التي أدت لنجاح بعض منها في إقامة دول ذات سيادة ، بينما فشل الاخر في تحقيق ذلك ، ركز البحث على أهمية تطابق المعايير الجغرافية و الثقافية و السياسية في نجاح التوجهات الانفصالية ،كما ركز على دور السياسات التي فرضتها الدولة الام في كبح أو تفاقم التوجه الانفصالي من خلال مستوى العدالة في توزيع الثروة بين الاقاليم ، وماهي الحقوق و الواجبات تلك الاقليات المضطهدة والمعنفة ، لذلك ركز البحث على عرض نموذج لحركات انفصالية في القارة الاوربية التي تعد دولها دول ديمقراطية و دول نظامية ، و ايضاح اين تكمن مشكلة تلك الاقليات التي ترغب بالانفصال ، وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الاتحاد الاوربي في مسيرته نحو التكامل و الوحدة وما يشهدهُ العالم من تجمعات و تكتلات سواء اقتصادية منها ام الاستراتيجية التي ترتكز على المصالح المشتركة وبروز ظاهرة الحركات الانفصالية في اوربا معلنة عن رغبتها في الانفصال القائم على (الهوية الجهوية) من خلال تحشيد وتأجيج المشاعر القومية و العرقية كـ (الباسكية – الكتالونية – الغاليسيا في إسبانيا واستكتلندا في المملكة المتحدة ولومباردي وفينيتو في إيطاليا وفلاندرز وغيرها ، فبعضها يري الانفصال على غرار ما حدث في يوغسلافيا كمطالبة بحقوقها المسلوبة وكخطوة مشجعة للحركات الانفصالية في دول اخرى.

المقدمــة

سلطت مجمل الدراسات الضوء حول النزعة الإنفصالية للمجموعات التي تعاني التهميش داخل الدولة ، ولكن من المهم الإشارة إلى أن المجموعة المهيمنة أو ذات النفوذ (السياسي أو الإقتصادي) يمكنها ان تطالب بالإنفصال ، ومثال ذلك الإنفصال المركزي لجمهورية التشيك عن سلوفاكيا ، وانفصال صربيا بعد إعادة المركزية تحت الهيمنة الصربية

، إنفصال سلوفينيا وكرواتيا عن يوغسلافيا ترتبط كذلك النزعة الإنفصالية بأقاليم ذات نفوذ إقتصادي وسياسي ، كما هو الحال في إقليمّ " كيبيك" بكندا حيث ادت الصحوة الإثنية إلى تبلور حركات تدعو إلى فصل الإقليم الغني بالمعادن الطبيعية مثل: اليورانيوم والنحاس والأخشاب ، وتنقسم هذه الحركات إلى نوعين :حركات عرقية إرتقائية وهي تسعى إلى الإرتقاء بشؤون الإقليم والسعي إلى توسيع نطاق مشاركةّ الكنديين الفرنسيين في ادارة شؤون الكندية التي يتزعمها الحزب الليبرالي ،اما الحركة العرقية الانفصالية التي تدعو إلى الإنفصال فتمثلها جبهة تحرير "كيبك" ، اما في فرنسا فنجد مشكلةّ الجماعات الإثنية التي تسكن مقاطعات بريتان، الباسك وكورسيكا ، التي تنادي بالحكم الذاتي ومراعاة خصوصيتها الثقافية ضمن الدولة الفرنسية و الواقع ان هذه المقاطعات لم تتصهرُ في إطار الثقافة الوطنية الفرنسية ، كما ظهرت اقاليم ترغب بالانفصال في اسبانيا كـ كتالونيا و اقليم الباسك كوضوع الدراسة .[١]

مشكلة البحث : حسب سياقات البحث العلمي قد يكون هناك تساؤل رئيس او مشكلة رئيسة تتفرع منها اشكاليات ثانوية . و التساؤل الرئيس هو (على ضوء بروز الحالات الانقسامية ، ماهو مستقبل القارة الاوربية)

١-ماهو سبب بروز الحركات الانفصالية في شمال غرب المتوسط ؟

٢-ماهو دور الاتحاد الاوربي في تنامي الحركات الانفصالية ؟

٣-هل لدستور ١٩٧٦ دورا في ظهور الحركات الانفصالية في اسبانيا ؟

٤-ما سبب ضعف المركزية في السيطرة على الاطراف ؟

٥-ماهو موقف القوى الاقليمية و المحلية من الحالات الانقسامية ؟

٦-ماهي الرؤية المستقبلية للقارة الاوربية ؟

فرضية البحث : على ضوء ما تقدم من صياغة تساؤلات عدة يمكن ان نقول (في حالة نجاح احد الاقاليم بتحقيق حلمه بالانقسام ، الامر الذي سيؤدي لبروز حالات مشابة و انهيار الاتحاد الاوربي)

١-تعد الازمة الاقتصادية التي عصفت في اغلب الدول الاوربية سببا رئيسا لبروز الحركات الانفصالية .

٢-غموض دور الاتحاد الاوربي تارة نجده يقيد صلاحيات الاقاليم و تارة اخرى نجده يدعم مطاليب تلك الحركات ، الانه لا يريد الاعتراف بها كدول ذات سيادة ، فهناك تخوف من دول الاتحاد الاوربي من انتقال عدوى الانفصال لبقية دول الاتحاد على غرار نظرية رقعة الشطرنج كما حدث لدول الاتحاد السوفيتي و ايضا في يوغسلافيا و التشيك و سلوفاكيا

٣-ان السبب الرئيس لبروز الحركات الانقسامية في الاقاليم الخمسة في اسبانيا هو دستور ١٩٧٦ و تقويض صلاحية تلك الاقاليم .

٤-نتيجة الاختلافات الثقافية و التاريخية ادى لبروز مايسمى بالاقليمية لتلك الحركات مما ابعدها عن الروابط مع المركز و اضعف سلطة الدولة التي استخدمت وسائل غير مجدية لحل تلك الحالات .

٥-للقوى الاقليمية دور و موقف من تغذية الحالات الانقسامية .

٦-هناك عدة سيناريوهات يمكن وضعها منها : احتمالية انهيار الاتحاد الاوربي على ضوء رقعة الشطرنج (السقوط المتتابع) او بقاء الوضع كما هو عليه ، واخر يرى استخدام العنف ضد الحركات الانفصالية .

منهج البحث : اعتمد البحث على عدة مناهج لتحقيق هدف البحث

المنهج التاريخي : لدراسة الاسس التي ادت لبروز الحركات الانفصالية .

المنهج الاقليمي : لدراسة المقومات الجغرافية للاقاليم التي ترغب بالانفصال ومنها اقليم الباسك .

المنهج التحليلي : و الذي يعتمد على تحليل المقومات الجيوسياسية التي يتمتع بها الاقليم ، وهل تساعده على الانفصال ام لا .

المنهج الاستشرافي (المستقبلي) وذلك بعطاء رؤية مستقبلية لوضع الاتحاد الاوربي او وضع اسبانيا على غرار الحالات الانفصالية .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى عدة مطالب .

المطلب الاول : انهيار التكامل الاوربي .

المطلب الثاني : نماذج انفصالية لشمال غرب المتوسط .

المطلب الثالث : جيوسياسية اقليم الباسك

المطلب الرابع : دوافع الانفصال في اقليم الباسك

المطلب الخامس : الموقف الاقليمي من انفصال اقليم الباسك و الرؤية المستقبلية .

المطلب الاول : انهيار التكامل الاوربي

تعود فكرة التكامل الاوربي الى قرون سابقة كانت فيها اوربا تعاني من التشرذم و الفرقة ، و الحروب ،مما ادى الى انهيار العديد من دولها التي كانت تحكم نصف مساحة اوربا منها الامبراطورية الرومانية الغربية ، كما شهدت حروبا و صراعات دامية ، واشار الفيلسوف الالماني إيمانويل كانط " مشيرا ان الحل الوحيد لإنهاء كل هذه الصراعات و النزاعات لن يتم الا في حالة شعر كل الامراء و النبلاء الاوربيين بان مملكته تعتمد بدرجة كبيرة على التعاون مع جيرانه " ، وعند العودة لبدايات بناء الاتحاد الاوربي نجد ان هناك رؤيتين (الاول) كان الهدف منه في تعزيز قيام اوربا فوق وطنية مندمجة ، والتي تكون فقط كيان استراتيجي و سوق كبير اما الهدف الاخر كان تشجيع قيام الاتحاد الاوربي في المقام الاول لغرض التعاون في مجالات الدفاع و الشؤون الخارجية و التعاون التقني و العلمي[٢]، ورغم ان الإطار النظري للتكامل الاوربي قد بنى على زعم انه مشروع سياسي يسعى الى إعادة التناغم و الهدوء الى اوربا و التقريب بين شعوبها التي فرقتها الحروب و الحرب العالمية الثانية ، فإن الواقع يؤكد أن التكامل الاوربي و الوحدة الاوربية بنيا وفق اسس اقتصادية بدأت بمشروع مارشال ، ثم اتحاد الفحم و الصلب ، فالاتحاد المالي ، ثم مشروع السوق الاوربية المشتركة وحتى اعلان الاتحاد الاوربي في مطلع تسعينيات القرن الماضي وكانت العناصر الابرز للتكامل الاوربي تتمثل في العناصر الاقتصادية و المالية واهمها العملة الاوربية الموحدة اليورو و البنك المركزي ، وكان نشوء التكامل عقب الحرب العالمية الثانية من اجل التخلص الوعي الجمعي الاوربي في غرب اوربا على الاقل من ميراث القومية و السير في اتجاه اوربا متعاونة تامل في تحقيق الوحدة الكونفيدرالية ، ان الاتحاد الاوربي قبل كل شيء هو قواعد تتجاوز الحدود الوطنية اي ما يتخطى اطار عمل الدول الاعضاء و يضع اطارا له ، و وفقا لتوقعات الحالية يحتمل اختفاء الاتحاد الاوربي و لكن يبقى اليورو كونه العملة الوحيدة التي تعد معطى قانوني في وحدة اقتصادية تمثل من ٣٠٠ مليون نسمة ، وذلك بسبب حالة الركود الاقتصادي المستمرة في منطقة اليورو [٣]، ظهور مشاكل جديدة على اكثر من صعيد وفي اكثر من دولة وبذلك اصبح مستقبل تواصل التكامل بين قوى الاتحاد الاوربي على المحك

لاسيما امام تلويح بعض الدول بالانفصال ، الامر الذي بات يرجح بامكانية حدوث سيناريوهات جديدة قد تصل حد تلاشي بنية الاتحاد الاوربي على المدى المتوسط و الطويل ، يعود سبب تلك المشاكل لبعض المتغيرات الحدثية و اخر بسبب التراكمات تلك المشاكل التي لم يتم حسمها بنحاح من طرف دول منطقة اليورو ، والتي يمكن حسمها من خلال الازمة الاقتصادية ، و ظهور حركات انفصالية قومية و توافد الهجرة الى اوربا كلها اضعفت كاهل الاتحاد الاوربي[٤] وادت العولمة على مسارات التكامل الاوربي وادت لظهور النزعات القومية القديمة المتواجدة في كافة دول القارة الاوربية ، اذ برزت عشرة اقاليم أنفصالية في شمال غرب المتوسط من مجموع (عشرين اقليم في القارة اجمع) كان نصيب اسبانيا الاكبر من حيث عدد الاقاليم التي ترغب بالانفصال بواقع (خمسة اقاليم) / جدول (١) و خريطة (١)

جدول (١) الاقاليم الانفصالية في شمال غرب اوربا

ت	اسم الاقليم	الدولة	ت	اسم الاقليم	الدولة
١	الباسك	اسبانيا	٦	بريتاني	فرنسا
٢	كتالونيا		٧	اوكسيتانيا	
٣	غاليسيه		٨	كوركسيكا	
٤	استريا		٩	بادانيا	ايطاليا
٥	الاندلس		١٠	فيتيو	

المصدر : من عمل الباحثة .

خريطة (١) الاقاليم الانفصالية في القارة الاوربية

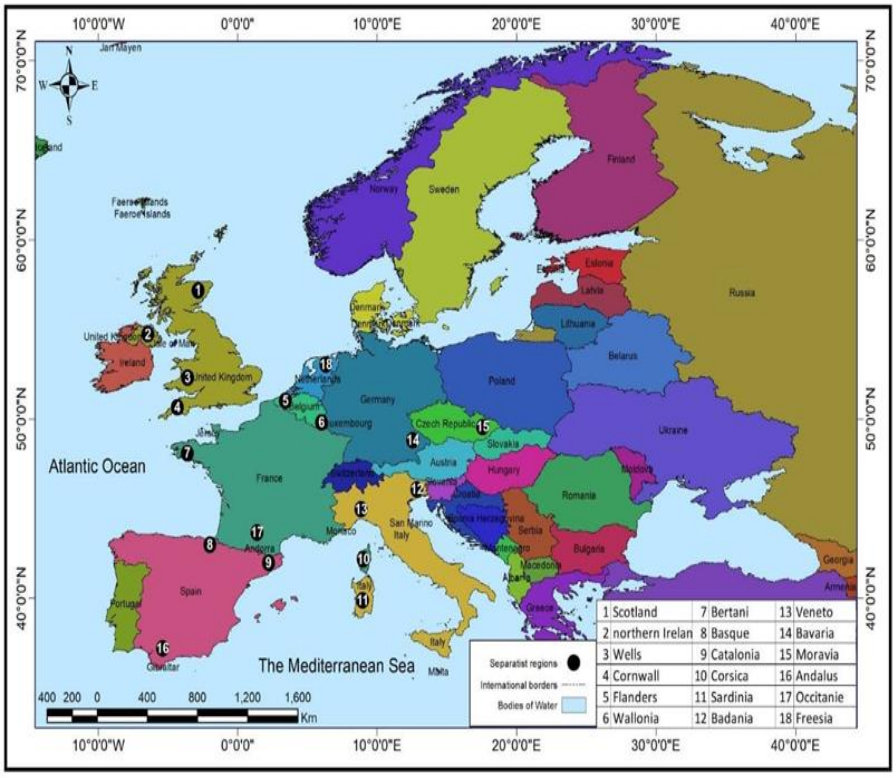

المصدر: من اعداد الباحثة .

من خلال جدول (١) يتضح لنا الاقاليم التي ترغب بلانفصال عن دولها غرب المتوسط ، بينما تشير الخريطة (١) الى الاقاليم الراغبة بلانفصال في دول الاتحاد الاوربي ، وهي بذلك تهدد وحدة الاتحاد الاوربي مما قد يسبب الى انهيار الاتحاد الاوربي ، لذلك تسعى المجموعات العرقية لتحقيق عدة أهداف ، فتتصارع مع الدولة الام لتحقيق ذلك ،لذا نجد أسمى ما ترغب به هو تحقيق الانفصال و تكوين كيان خاص بها (يضمن الحرية لحقوقها القومية) و في الواقع ان هدفها هذا يشكل خطرا يهدد امن و استقرار و وحدة الدولة المركزية ، لذلك تحاول الدولة المركزية بشتى الطرق و الوسائل بالحفاظ على وحدة ترابها و منع حدوث حالات مشابه ضمن نطاق اراضيها والذي من المؤكد انتقال العدوى لدول الجوار و تفتيت المنطقة و تكوين دويلات صغيرة ،فترفض الدولة جميع الحلول و المطالب التي تقدمها تلك المجموعات العرقية و الحركات المطالبة بالانفصال لان فكرة الحكم الذاتي قد تؤدي

لتجزئة الدولة فقد تتحول مطالب الحكم الذاتي الى المطالب بالانفصال ، وهذا ايضا يتم بدعم اطراف خارجية ، و بالمقابل ان فكرة توحيد الدولة دون مراعاة التنوع الاثنوغرافي داخل الدولة يسبب مشاكل عدة ، اذن المسالة لها علاقة بكيفية التعامل مع تلك الاقليات(٥)، وتهدف الحركات الانفصالية إلى تكريس تجزئة الحركة الوطنية، ومحاولة تجسيدها واقعيا بسبب عدم التعايش مع غيرها في المجتمع السياسي نفسه، والذي لا يلبي مطالبها وطموحاتها، مما ينتج عنه الإضرار بمصالحها الذاتية ومكتسباتها الخاصة، ومع الإستمرار في عدم الإستجابة لمطالبها، تتنامى لديها الدعوة إلى الإنفصال والمطالبة بالحكم الذاتي والإنفصال التام عن الدولة الأم والإنضمام إلى كيان سياسي آخر، خاصة في حالة تمركز هذه الحركات في رقعة جغرافية واحدة، بعيدا عن مركز الدولة، وتوافرها على مقومات أساسية لقيام دولة مستقلة كالسكان والمقومات الثقافية ، ومن أبرز الأمثلة على هذه الحركات، حركة "إيتا" الإنفصالية بإقليم الباسك في إسبانيا و الكتالونية ، الحركة الانفصالية في فرنسا و ايطالية ومنها الحركة الإنفصالية في جنوب السودان وحركة "فرنسيسي كيبك" في كندا (٦)

المطلب الثاني : نماذج للحركات الانفصالية شمال غرب المتوسط .

اثرت الازمات الاقتصادية التي و اجهها الاتحاد الاوربي لاسيما في السنوات الاخيرة في تغذية الانقسام العميق في بعض الاقاليم لدول الاوربية التي تعاني من تنوع اثني و ثقافي نتيجة الارث التاريخي لتلك القوميات المتعددة ، و نتيجية اخفاقات الحكومات في استيعاب تلك الا نقسامات ، لقد خلقت هذه الانقسامات شكوكاً عميقة حول حلم الاتحاد المتزايد بالتقارب في أوروبا، والذي يرتكز على نظام مشترك للحكم، يسمح باتخاذ القرار بطريقة أكثر فعالية. وعلى نحو مماثل، تحول هذه الانقسامات دون تنفيذ الإصلاحات المطلوبة لتحفيز النمو الاقتصادي،على الرغم من ذلك، يبقى من السابق للأوان أن نستبعد احتمالات التقدم نحو زيادة التكامل الأوروبي، وعندما يتعلق الأمر بتماسك الاتحاد الأوروبي، فإن المزيد من الانشقاقات ربما يكون أفضل من انقسام واحد.عندما كانت الاعتبارات الاقتصادية وحدها تهيمن على المناقشة، كان شمال أوروبا المهووس بالتقشف غافلاً عن أي اعتبارات كينزية (تتفق مع نظريات جون مينارد كينز)، في حين كان جنوب أوروبا، الذي هو في أمس الحاجة إلى فسحة مالية لجعل الإصلاحات البنيوية المعززة للطلب والداعمة لخلق فرص العمل ممكنة سياسياً، في خلاف شديد. ثم أصبح الموقف شديد السخونة إلى الحد الذي جعل

بعض المراقبين المحترمين يقترحون إنشاء "يورو شمالي" للمنطقة المحيطة بألمانيا، و"يورو جنوبي" في منطقة البحر المتوسط (ولم يكن من الواضح إلى أي من المنطقتين قد تنتمي فرنسا.(في منطقة يورو بهذه المواصفات، فإن البنك المركزي الأوروبي كان لينقسم إلى قسمين، وكانت قيمة اليورو في الشمال سترتفع، وكان عدم اليقين بشأن سعر الصرف سيعاود الظهور، ليس فقط بين هيئتي اليورو، بل وأيضاً وقبل فترة طويلة، في داخل المنطقتين "الشمالية" و"الجنوبية"، بالنظر إلى انهيار الثقة في فكرة اتحاد العملة في ذاته. وفي داخل الكتلة الشمالية، سوف تؤدي ألمانيا دوراً أكبر حجماً و من الوضح انها ستعمل على توليد توترات جديدة.

اولاً:- الحركات الانفصالية الفرنسية : تعد اللغة من المسائل الاساسية في فرنسا التي تحدث نزعة انفصالية وهذا لان اللغة لها علاقة وثقية بالعرق و ثقافة السكان ، كما هو الحال في كورسيكا التي تمتاز بوحدة جيوسياسية قوية ، وهذا يعود نتيجية تماسكها اللغوي لاسيما في مطلع القرن التاسع عشر حيث عملت فرنسا على جعل التعليم مجاني و الزامي وكان السكان في الجنوب و في منطقة البريتاني و الالزاس يتكلمون لغات مختلفة بينما في الغرب البريتاني كانت البروتونية هي اللغة المتداولة و هي لغة سلتية اما الالزاس فكانوا يتكلمون الالزاسية و هي لغة جرمانية و في شمال اللورين تسود اللغة الالمانية ، اما اللغة الفلمنكية فكانت متداولة في منطقة شمال فرنسا الإدارية في حين كانت اللغة الكورسيكية منتشرة في جزيرة كورسيكا[*٧]،و نتيجة للموقع الاستراتيجي لهذه الجزيرة فانها تهدد الوحدة الفرنسية بالانفصال ،وذلك لان تاريخ الجزيرة منحها ميزة وذلك لكونها المنطقة الوحيدة بالعالم التي تم ادراجها كونها دولة ذات سيادة من قبل المجتمع الدولي و الذي اقره الدستور ١٧٥٥قبل ان تلحق بفرنسا ١٩٨١ .وبذلك فان سكانه لا يشعرون بولاء اتجاه فرنسا و بانهم يمتلكون ثقافة وتاريخ مختلف تماما عن بقية شعوب المنطقة ، واستمرت مطالبهم بالانفصال .(٨)

ثانياً : - الحركات الانفصالية الايطالية :

تمتد ايطاليا في وسط البحر المتوسط في شبه الجزيرة الوسطى بين شبه جزيرة البلقان و شبه جزيرة إيبيريا ، و تمتد ايطاليا على هيئة ساق طويلة شمالا حتى تصل الى السفوح الجنوبية للالب و تتبعها صقلية و سردينيا و جزر اخرى و تتبعها دولتان قزميتان (الفاتيكان / سان

مارينو)، يبلغ طول شواطئها ٨٥٠٠كم وابعد نقطة فيها عن البحر تبعد بـ ٢٨٠كم [٩] ، يتضح من دراسة تاريخ ايطالية ان المناطق الشمالية تمتاز بالازدهار عكس المناطق الجنوبية التي تعاني من تدهور و من انتشار المافيا اضافة الى الاختلاف الطبقي و الثقافي الذي ولد نشوء نزعات انفصالية في ايطالية ساعد على قيامها الشكل الطولي للدولة و ضعف سيطرت المركز كما ان وجود دولة البابا (الفاتيكان) و سيطرت الكنيسة اضعف من التماسك بين اجزاء الدولة ، حيث قسمت دول الكنيسة التي امتدت تدريجيا من الجنوب الى الشمال ومن روما حتى الادرياتيكي و سهل بو ، ايطاليا الى قسمين اذ كانت دولة البابا حاجزا بينهما و حتى اليوم نجد هناك اختلاف من الناحية الجيوسياسية تحكم الجزء الشمالي طبقات ارستقراطية و برجوازية نشيطة عكس الجنوب الذي امتاز بوجود النظام القطاعي[١٠]

ثالثاً: – الحركات الانفصالية الاسبانية :

تعد الوحدة الجغرافية من العوامل المؤدية إلى ترابط وتلاحم الجماعات القومية، وقد أكد على ذلك المفكر "موير MOYER"بقوله: "إن الأمم البارزة في المجتمع الدولي هي التي تتمتع بأكبر قدرة من الوحدة الجغرافية وهي تدين بوجودها إلى هذه الحقيقة". لكن يبقى الإحساس بالقومية هو سيد الموقف، رغم وجود الحواجز الجغرافية بين العديد من الأقاليم، والمثال على ذلك نمو القومية الإسبانية في شبه جزيرة ليبيريا رغم انفصالها الجغرافي عن باقي دول غرب أوربا بجبال البرانس، ومن ثم فالعنصر المشترك بين القومية والإثنية هو إحساس الجماعة بوحدة الإنتماء والتميز والرغبة في التجمع، اذ أصبحت الإثنية قومية تتجاوز أفراد الجماعة الإحساس بالرغبة في التجمع والإنضمام إلى الدولة الأم والإندماج فيها[١١] ، واسبانيا أحدى دول الاتحاد الاوربي التي تعاني من وجود حركات داعمة للانفصال ، نتيجة تعدد القوميات داخل الدولة الواحدة ، اذ تشعر تلك القوميات بعدم انتماؤها لدولة الام لكونها قوميات سبقت تشكيل الدولة ولها جذورها و عمقها التاريخي و الجغرافي مكونه ما يعرف بالاقليمية القومية او الاثنية ، وبذلك اعتمدت اسبانيا شعار (امة القوميات) واعتمدت على قانون تقسيم الاقاليم الاسبانية لعام (١٨٣٣) الى مقاطعات ومناطق تاريخية يتوافق العديد منها مع مايسمى بـ مناطق الحكم الذاتي ، اذ تحتفظ معظمها بحدودها السابقة (حدود التاريخية و الجغرافية معاً) وهناك مناطق لم يتغير اسماؤها فتطابق مع اسم منطقة الحكم الذاتي ، وقد اعتمدت اسبانيا على مبدأ التوافق الدستوري واكدت على الدستور الذي وضع

عام (١٩٧٨) باعتباره الحل الامثل لمطالبة الهوياتية للقوميات المتعددة ضمن الدولة الاسبانية ، اذ اعتبرت الحكومة الاسبانية ان التوافق الدستوري سوف يمنحها مرونة في التعامل مع القوميات المتعددة و يقيها مخاطر الانفصال ، رغم انها اهملت التعددية اللغوية و فرضت اللغة الاسبانية القشتالية ، مما ولد الشعور بالاضطهاد اللغوي و العرقي بغض النظر عن قبولها الحل التوافقي ام لا ، كما يبدو ان دستور ١٩٧٨ حمل في طياته بذور الانقسام بين مكونات المجتمع فعندما اقرت و اعترفت الحكومة الاسبانية بالقوميات (الباسكية – الكتالونية – الغاليسيا) فهي بالواقع تعترف بأمر واقع بدستورية هذه القوميات المتعددة و التي تشكل اعلى نسب من حيث المنتمين لها ، واقعيا ان هذه القوميات:- [١٢]

١-لا تتمتع بالسيادة ، فهي مجرد قوميات ثقافية منضوية تحت سيادة القومية الاساسية (الامة الاسبانية)

٢- مهما تعددت اللغات فان اللغة الرئيسة التي يجب ان تكون في كافة المجالات (القشتالية)

٣- القومية الاسبانية هي الاكثر تنظيما مقارنة بغيرها .

المطلب الثاني :- جيوسياسية اقليم الباسك

يقع اقليم الباسك على خط عرض ٤٣ في اقصى غرب سلسلة جبال البيرينيه، كما يطل على خليج بيسكاي و له تسميات عده منها سكال ، هيريا ، فاسكونيا و كلها هذه التسميات تشير الى الاقليم المقسم بين اسبانيا و فرنسا ، ويقع في جنوب غرب قارة اوربا ، جنوب غرب فرنسا والى الشمال من اسبانيا و يمتاز بطبيعته الجبلية المتكونة من جبال البرنس ، يحده من الشمال بحر كانتابريا ومن الجنوب منطقة لاريوخا ومن الشرق نافارا ومن الغرب منطقة كانتابريا ومنطقة قشتالة و ليون ، تبلغ مساحته مايقرب (٢٠ كم^{٢}) ١٨كم^{٢} منها تقع ضمن اسبانيا و الباقي في فرنسا و يشمل مقاطعات اسبانية عده هي (نافار – الافا – غيبوسكوا – بسكاي – لابوردي – زوبيروا) اما الفرنسية فتشمل (المناطق البحرية في بيرينيه الاطلسي في فرنسا ، وترك هذا التقسيم دولة الباسك القارية في الشمال بالاعتماد تقليديا على فرنسا في حين ان دولة الباسك تعتمد على دولة اسبانيا ، يتمتع الاقليم بالحكم الذاتي بموجب دستور ١٩٧٨ و يتحكم بثرواته الداخلية و جمع الضرائب و تحتفظ الحكومة الاسبانية بالسلطات المركزية و الخارجية و الدفاع و يحتل الاقليم المرتبة الرابعة عشر على اسبانيا من حيث

المساحة عاصمته فكتوريا والتي تعد اكبر البؤر المالية في المحور الاطلسي الاوربي و يرتفع فيها معدل الناتج القومي قياسا بنسبة السكان التي تمثل ٤,٧ % من سكان اسبانيا اي (٢١٧٠٨٦٨ نسمة) و هم مقسمون بين باسك فرنسيين و اسبانيين) لهم تاريخ و حضارة وثقافة مميزة ،وازدهر بتصدير الحديد الى بريطانيا [١٣] يتميز إقليم الباسك بأهمية جيوبوليتيكية،إذ يقع على مفترق طرق إسبانيا وأوربا. ينعكس موقعه الإستراتيجي في التدفقات الشديدة التي سجلتها ممرات النقل إلى أوربا وبقية شبه الجزيرة و بسبب موقعه الجغرافي وتوافر الموانئ الطبيعية ومصبات الأنهار الصالحة للملاحة، كان إقليم الباسك لعدة قرون طريق العبور الطبيعي بين إسبانيا وشمال أوربا. عزز ت سياسة غير التعريفية في ذلك المجتمع التجارة الحرة حيث كانت التجارة في شمال إسبانيا مركزة في موانئ (بلباو وسان سيباستيان)على الواجهة الأطلسية وتقع على ما يسمى الطريق السريع في البحر الاوربي من اوربا الغربية التي تربط البرتغال و اسبانيا مع بحر الشمال [١٤] ، ومن المميزات الجغرافية للاقليم :- [١٥]

- يوجد واجهتين بحريتين واضحتا الاختلاف (الكانطربيه و المتوسطية) حيث يتركز السكان و الصناعة بالاولى و يقل بالثانية.
- تشكل المنطقة الشمالية من أوسكال هيريا – ابارالدي ١٥ % من مساحة اسبانية و المنطقة الجنوبية اكوالدي و التي تشمل كل من اوسكادي و نابارا ٨٥ %.
- لايتمتع الجزء الفرنسي من الاقليم باستقلالية ادراية ، على عكس الجانب الاسباني الذي تمتع بحكم ذاتي لمدة من الزمن .
- يتمركزغالبية السكان في المناطق الحضرية المتوسطة و الصغيرة ، ويبلغ عدد سكان الاقليم حسب احصاء ٢٠١٩ (٢١٧٠٨٦٨ نسمة) مقسمون بين فرنسا و اسبانيا و لغتهم هي اللغة الباسكية و لهم تقاليد خاصة بهم لا تشبه تقاليد فرنسا و لا اسبانيا .

جدول (٢) بيانات عامة عن اقليم الباسك (لعام 2019)

ت	الصنف	القيمة	ت	الصنف	القيمة
١	المساحة	٢٠ الف كم٢	٩	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باليورو مقارنة بالاتحاد الأوروبي	110.2
٢	حجم السكان	٢١٧٠٨٦٨نسمة	١٠	ناتج المحلي الإجمالي للفرد باليورو مقارنة بالاتحاد الأوروبي	94.2
٣	معدل النمو%		١١	البطالة	%9.8
٤	الولادات %	%٧.٨٨	١٢	نسبة العاملين	%٥٧.٨
٥	الوفيات %	%٩.٩٨	١٣	صادرات	٠.٤
٦	صناعة	١.١	١٤	واردات	٠.٤
٧	زراعة	٠.٦	١٥	خدمات	٢.٥
٨	بناء	٣.١	١٦	معدل النمو الاقتصادي	٧.٥

المصدر : المجموعة الاحصائية لدولة اسبانيا .

1-España en cifras 2019 General del Estado: http://publicacionesoficiales.boe.es

2- SÍNTESIS DE LA ECONOMÍA VASCA

https://www.euskadi.eus

خريطة (٢) الاقاليم الانفصالية في اسبانيا

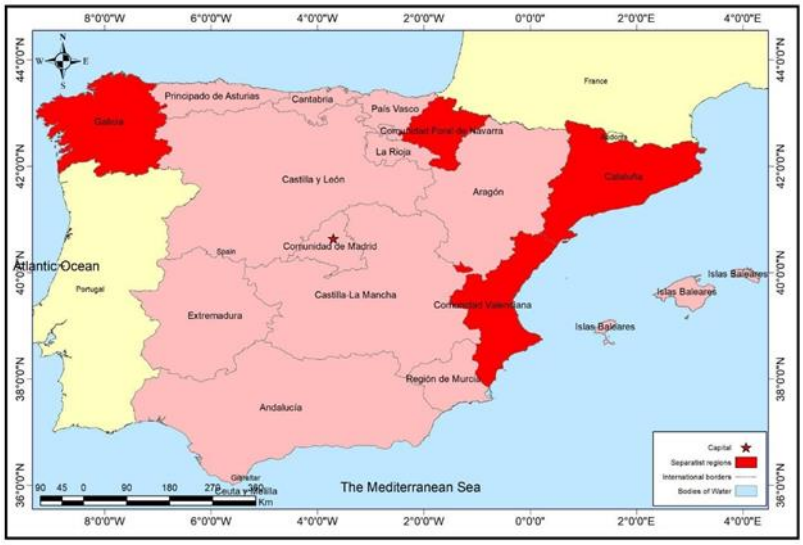

المطلب الثالث :- دوافع الانفصال في اقليم الباسك .

هناك دوافع عدة وراء المطالبة بحق تقرير المصير لشعب الباسك تتمثل بـ :-

- دوافع ثقافية و تاريخية .

يمتلك الشعب الباسكي لغة خاصة بهم و هذا يشير الى انهم مختلفين حضاريا و تاريخيا عن اسبانيا و فرنسا ، وان اللغة هي الاساس في تاجيج المشاعر القومية ضد الدولة المركزية ، وتعود الجذور التاريخية للحركة الانفصال ١٨٩٣ ، فالقومية الباسكية تتجذر في التباين الراديكالي بين الاسباني و الباسكي و تسود هذا الطابع التناقض و الذي يعد العامل الاساس في المطالبة بالانفصال .[١٦]

- دوافع سياسية : تتمثل الدوافع السياسية يمكن ايضاح دوافع الجانبين الفرنسي و الاسباني بـ [١٧]

١- الباسك الفرنسي :- لا يتمتع إقليم الباسك الفرنسي باستقلالية إدارية فبعد الثورة الفرنسية تم دمجه في ولاية البيرينيه السفلى إضافة إلى مقاطعات بيرن حاليا ، فغالبية القوى السياسية والاجتماعية والثقافية تطالب بجهة مستقلة إداريا خصوصا لاقليم الباسك داخل فرنسا .

٢- الباسك الاسباني تاثر بالتطورات السياسية التي شهدتها اسبانيا مابين القرنين ١٦ و ١٩ والتحولات الواسعة اذ ظهرت الراسمالية (مرحلة التصنيع)، وفي القرن ٢٠ استكملت الدولة الاسبانية مقومات لبنائها واحتفال الجمهورية بعهدها الثالث ، التي جلبت لها نشاط سياسي كبير ، تلاه انقلاب عسكري بقيادة الجنرال فرانكو امتدت من ١٩٣٦- ١٩٣٩ ، ومع وفاة الجنرال فرانكو في ١٩٧٥ وانتهاء الديكتاتورية، بدأ عهد الديمقراطية خلال إجراء استفتاء لترسيخ مبدأ الحكم الذاتي في الدولة ، ويعد دستور ١٩٧٨ الذي تضمن حق الشعب الباسكي في نيل إستقلال جزئي، وفي ١٩٨٢ تمت الموافقة على القانون الاساسي للحكم الذاتي عن طريق استفتاء شعبي ، أذ كونت كل من آر ابا و بيسكايا و أوسكادي – إقليم الباسك- ، وفي ١٩٨٢ تمت الموافقة باستفتاء على القانون التنظيمي وذلك لتحسين أوضاع إقليم الباسك ، لكن الشعب الباسكي انقسم فيما ما بين مؤيد ومعارض لنظام الحكم الذاتي ، فالا تزال مقاطعات الباسك مواقع لمعارضة النظام السياسي في مدريد، التي تعد تنظيمات قومية وسياسية وعسكرية سرية أعلن بعضها مرارا عن حوادث اغتيال شخصيات إسبانية ، و أشهر المنظمات الباسكية E .T .A تشكلت هذه الحركة ١٩٥٢ على يد طلاب الجامعات بهدف تحرير اقليم الباسك من السيطرة

الفرنسية و الاسبانية و انشاء دولة الباسك القومية ، و الاحرف الاولى لعبارة ايتا تعني " وطن الباسك و الحرية إيتا ،ان الهدف المعلن لهذه الحركة هو انفصال اقليم الباسك بشقيه ومازالت الحركة تطالب بالاستقلال .

٣-لم يستخدم الدستور الاسباني ١٩٧٨ مفهوم اللامركزية الادارية و انما اكد على مفهوم الحكم الذاتي للجماعات القومية المختلفة ، و وفق الدستور ١٩٧٨ يعد اقليم الباسك اكثر الاقاليم تمتعا بالحكم الذاتي ، كما نصت المادة ١٤٣ من الدستور انه يحق للمحافظات المتجاورة التي تتمتع بخصوصية تاريخية و ثقافية واقتصادية مشتركة و الجزر و المحافظات التي تشكل كيانا تاريخيا ان تتمتع بحكم ذاتي في اطار ممارسة حق الحكم الذاتي المنصوص عليه في مادة ٢ من الدستور ذاته ، و يؤول امر الاقتراع في مسار الحكم الذاتي الى جميع مجالس المحافظات المعنية او الهيئة المنسقة بين المناطق والى ثلثي البلديات التي يمثل سكانها التابعون لها على الاقل اغلبية الناخبين بكل محافظة او جزيرة ،كما يجب استيفاء الشروط خلال سته شهور ، واذا لم تحظ المبادرة بالقبول فلا يمكن اعادة تقديمها الا بعد مرور (٥) سنوات.[١٨]

٤-ظهور ما يسمى ادارة الاقاليم في الاتحاد الاوربي و الذي ايضا يعد حجرة عثرة في ممارسة الاقاليم حق التصويت و التعبير عن ذاتها .

٥-و بناءا على دستور ١٩٧٨ استفاد الباسك من امتيازات لطالما انتظرها سكان الاقليم من سلطات تنفيذية و قضائية و أخرى إدارية على مستوى قطاعات و اختصاصات لتدبير مؤسسات ، على خلاف المناطق ١٧ الاخرى ، بالاضافة إلى المدينتين مليلية و سبتة ، التي خول لها الدستور نظام استقلال ذاتي مختلف نسبيا ، مما ترك هاجس لمنظمة ايتا لغرض الحصول على الانفصال .

- دوافع اقتصادية وتتمثل بـ [١٩]

١-ونظرا لموقع الإقليم الجيو استراتيجي الهام المتمثل في الربط بين الطرق (اسبانيا و اوربا) ،اذ يعد الاقليم جسر ارضي رابط بينهما ، و التي تدل على الانتعاش الاقتصادي في الباسك ،عرف الإقليم بالتنقل مكثف، أذ تصل الرحلات مع كانتابريان إلى ٦٠٢٥٨ رحلة يومية، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى العديد من

الرحالات التي تتأرجح بين كانتابريان الشرقية وبلباو الكبرى، وكذلك الرحلات مع بورغوس ٥٥٩٧١ رحلة يوميا ، خاصة المكثفة مع بلدة ميراندي دي إبرو Mirandeيوميا ومقاطعة تريفينو Trevino وذلك حسب الأهمية مع فرنسا (٢٥٧٤٦ رحلة) و نافار ٢٣٧٧٣ ولاريوخا ٢٠٧٩١وأخيرا رحلات البالغ عددها ١٩٨٣٨ رحلة التي أجريت من إقليم الباسك إلى وجهات أخرى والسبب في هذا النزوح خارج، وهذا يدل على ان الاقليم تدعمه شبكة الطرق الكثيفة ذات السعة العالية و شبكة مطار .

٢-عانى إقليم الباسك في فترة ما بين ١٩٨١ -١٩٩١ بمحدودية الطاقة، وكانت تلك المدة بمثابة مرحلة صعبة في بلاد الباسك، رغم انه على المستوى السياسي والاقتصادي تم تشكيل حكومة الباسك وأصبح نظام الحكم الذاتي ساري المفعول. ولكن من ناحية الطاقة عانت المنطقة من تقادم شروط الإنتاج والبنى التحتية في هذا السياق كانت هناك حاجة واضحة لسياسة.

٣-جاءت نقطة البداية في شكل دعم للصناعة بتحويلها نحو معدات صناعية أكثر كفاءة، وجزء من برنامج لإعادة الهيكلة الاقتصادية طلاق حملات وبرامج دعم تهدف لتعزيز و الاستخدام الرشيد للطاقة كانت تحت رعاية مركز الطاقة والتنمية والتعدين الذي أنشئ عام ١٩٨١ ، إستراتيجية التنويع ركزت على الغاز الطبيعي كبديل رئيسي عن المشتقات النفطية التي شكلت في ذلك الوقت ٦٢ %من الطلب، وهذا يعني تعزيز البنى التحتية للغاز، وادخال تكنولوجيا جديدة مثل الحرارة والطاقة المشتركة (أو توليد مشترك)، فجاءت علامة بارزة أخرى مع إنشاء جمعية الغاز في Euskadi في ١٩٨٣م .كانت أول شبكة للغاز هي في فيتوريا غاستيزوتطوير حقل غافيوتا gaviota البحري للغاز بين 1987و ١٩٩٢ م مما ساعد على تسريع التوسع في صناعة الغاز في الباسك.

٤- تساهم في ١٠,٧% من اجمالي الناتج الداخلي الخام الصناعي في اسبانيا و هي نسبة كبيرة لمنطقة لا تشكل سوى ١,٥% من مساحة الدولة الاسبانية

المطلب الخامس :- الموقف الإقليمي من انفصال اقليم الباسك و الرؤية المستقبلية .

يمكن ايضاح الموقف الاتحاد الاوربي و الفرنسي ازاء انفصال الباسك كما يلي :

(أ) موقف الاتحاد الاوربي اتجاه انفصال اقليم الباسك .

- فيما يخص وحدة البناء الاوربي باعتباره كتلة غير قابلة للتجزئة :

للاتحاد الاوربي موقفا تجاه قضية الباسك ؛ فالباسك يعد احد اقاليم اسبانيا ،هذه الأخيرة هي عضو بالاتحاد الأوربي منذ سنة ١٩٨٦م، ومن الطبيعي أن كل مشاكلها تخص بالدرجة الأولى الإتحاد الأوربي فهي جزء من بنية الاتحاد ،و كان ينظر للانفصال من قبل النظام الدولي والاتحاد الأوربي بغض النظرعن كونه شأن داخلي ؛ وأنه يجب أن تكون هناك دوافع للانفصال، لأنه ينظر لحالات إنهاء الاستعمار أو الاستعباد الأجنبي على أنها استثناءات، وليست نماذج يمكن تطبيقها في حالة وجود (استبدادية أو ديمقراطية)، هناك أمثلة على دول غير مستعمرة التي انفصلت عن دولها بنجاح وهي نادرة كـ (جنوب السودان و ارتيريا و تيمور الشرقية و الجبل الاسود)كما تشير المادة (٤٠ من معاهدة الاتحاد الأوربي) التي تلزمه باحترام السلامة الإقليمية لدول الأعضاء وأنظمتها الدستورية.

- قد يكون اهتمام الاتحاد الأوربي بمنطقة الباسك في المجال الاقتصادي أكبر دليل على هذا، اذ يمثل توليد النفايات في اقتصاد الباسك نسبة تصل إلى ٧ %من إجمالي استهلاك المواد الخام ، أي ٢.٤% مليون طن سنويا وفي المقابل تحسنت الانتاجية في غضون سنوات قليلة فقط لتوليد ٥.١ إلى ٩.٢ يورو لكل كيلو غرام من الموارد المستخدمة،مما يدل على صناعة ذات كفاءة بيئية متزايدة ، كما يشكل الاقتصاد الدائري أولوية في الاتحاد الأوربية من خلال خطة المفوضية الأوربية المنشورة حديثا لأوربا نحو اقتصاد دائري " ان برنامج نفايات صفر لاوربا "، إن تعزيز الاقتصاد الدائري يعني اكتشاف حلول جديدة، وفرص تجارية تتطلب التعاون بين القطاعين العام والخاص لأجل تحضير التصنيع والمنتجات والاستهلاك والغرض منه هو تجاوز ما قد ينهي الحياة في منطقة الباسك ذاتية الحكم ليس فقط لزيادة القيمة بما يصل لـ ١٠ نقاط ، ولكن لتعزيز قيمة المواد الجديدة" إعادة التدوير upcycling"التي تولد مبادرات تجارية [٢٠]

- إن فكرة الاتحاد في الحفاظ على لغات الأقليات هي فقط لتجنب الصراعات والانقسامات فحماية الأقليات اللغوية والعرقية والدينية تؤدي بأوربا أكثر سلما وهو أمر ضروري للاستقرار
- فإن النزعة الإقليمية أو كما يسميها " القومية الفرعية للدولة " او الجهوية مثل تلك التي نراها في بلاد الباسك أصبحت منتشرة بشكل متزايد، حتى مع تزايد سيادة الدولة على المؤسسات فوق الوطنية مثل الإتحاد الأوربي.
- في حالة استقلال الباسك فهو ليس بحاجة لتقديم طلب انضمام للاتحاد استنادا لحجتين أساسيتين لدول الباسك، الاولى:- أن بلاد الباسك أصبحت عضو ١٩٨٦م لاعتبارهاً رسميا جزء من اسبانيا منذ ذلك الحين امتثلت بالكامل لجميع الالتزامات المطلوبة منها كعضو في الاتحاد الأوربي . ثانيا :- -من حيث اللوجيستيات، فإن السماح لعضوية الإتحاد الأوربي بانفصال(الباسك عن إسبانيا) لن يسبب أي ضغط مالي كبير على ميزانية الاتحاد الاوربي .
- هناك ما ينفي الحجتين، والتي تعد بمثابة عثرات تحول دون نجاح الإقليم في تطلعاته هي:- محاولة المفوضية الاوربية من توسيع عدد مقاعد البرلمان الاسباني بهدف مشاركة اقليم الباسك ،وفي حالة السماح بالانضمام فإنه يجب أيضا لكل دولة عضو مثل لجنة الأقاليم ، ومع إدخال دولة عضو جديدة، ستأتي الحاجة إلى إعادة تخصيص أموال الاتحاد في إسبانيا لمنطقة الباسك، تتطلب قرارات الأوربي، يجب إعادة تخصيص الأموال حاليا الميزانية موافقة مجلس المؤسسة التي تمثل المصالح الوطنية ومن المرجح أن تعارض اسبانيا إعادة التخصيص بقوة.
- هذه العراقيل توضح رغبة الاتحاد الأوربي عموما واسبانيا خصوصا بعدم السماح للاقليم بالانفصال، فعند انعقاد اتفاقية فيينا لعام ١٩٧٨ لم تصادق بشان انفصال اي اقليم.[٢١]

(ب) موقف فرنسا من الانفصال

شكلت فرنسا حاجزا أمام إقليم الباسك وطموحاته،اذ حرمته من ممارسة حقوقه الإدارية والتي تعرف بنظام (IOS fueros)إن بلاد الباسك لا يتمتع باستقلالية إدارية فبعد الثورة الفرنسية تم دمجه في ولاية البيرينيه السفلى بالإضافة إلى مقاطعات بيرن،وحاليا

غالبية القوى السياسية والاجتماعية تطالب بجهة مستقلة إداريا داخل فرنسا كما أن فرنسا استغلت انقسام الباسك (7مقاطعات)، بينها وبين إسبانيا، معتبرة أنه لا يحق التعامل بين هذه المقاطعات،والسبب حسبها– الحدود ؛ وهذا ما حصل عندما أراد الحزب الباسكي القومي المنشأ في الباسك الإسباني دعم منظمة **EAJ**

يعد نظام القانوني للغات الأقليات في فرنسا موضوع خلافات؛من جهة يعارض أولئك الذين يفضلون سياسة استباقية للدفاع عن اللغات الإقليمية والترويج لها باسم الهوية والتعددية، ومن جهة أخرى أولئك الذين يخشون من أن تحرير هذه اللغات في الفضاء العام هو فرصة لزيادة الطائفية،التي تعرض مبدأ المساواة للخطر وتبلور النقاش حول مشكلة التصديق على الميثاق الأوربي للغات الأقليات لعام ١٩٩٢ الذي وقعته فرنسا عام ١٩٩٩ . إن التصديق على الميثاق الأوربي أتاح فرصة لمجلس الدولة ولمجلس الدستوري لوضع قائمة العقبات،اذ يخضعون اللغات الإقليمية لنظام التقييدات،فمن ناحية لا يمكن تطبيق متطلبات المادة 9 التي تجعل من الممكن استخدام لغة غير الفرنسية أمام المحاكم الجنائية والمدنية والإدارية وأن لا تجهل التزامات المادة 2 من الدستور(التي تعترف بالفرنسية لغة الجمهورية) ومن ناحية أخرى إذ كان اختيار بعض التدابير الهامشية المنصوص عليها في المادة ١٠ فيما يتعلق باستخدام اللغات الإقليمية أو لغات الأقليات من قبل السلطات الإدارية والخدمات العامة لا يتعارض مع الدستور فإن هذا الخيار لن يسمح بإعفاء الاتساق للسياسة التي كانت ستلزم بتنفيذها في الجزء الثاني والتي تتكون من تشجيع استخدام هذه اللغات هذه العناصر يتم تأكيدها من قبل مجلس الدستوري في قراره ١٩٩٩ حيث يرى المجلس الدستوري أن الأحكام المشتركة للميثاق الأوربي للغات الأقليات أو الإقليمية بقدر ما تمنح محددة لمجموعة من المتحدثين بلغات الأقليات داخل "الأقاليم"،تنتهك مبادئ الدستورية حقوقا لعدم تجزئة الدستور للجمهورية والمساواة أمام القانون ووحدة تتناقض الشعب الفرنسي أيضا هذه الأحكام مع الفقرة الأولى من المادة الثانية من الدستور لأنها تميل إلى الاعتراف بحق ممارسة لغة أخرى غير الفر نسية ليس فقط في الحياة الخاصة بل حتى في الحياة العامة ، إن التصادم بين الميثاق والدستور يثير سمتان رئيستان : **الميزة الأولى:** تميل إلى استبعاد أي فكرة تميل لمنح حقوق محددة للمجموعات،إن

فرنسا لا تعترف بوجود مجموعات في أراضيها أي أقليات عرقية ودينية ولغوية،والمفهوم الذي تدافع عنه هو مفهوم فردي وعالمي .هذا ما دفع بالمجلس الدستوري باسم مبدأ عدم تجزئة الجمهورية ووحده الشعب الفرنسي إلى رفض الاعتراف بقانون الشعب " الكورسيلي" داخل فرنسا وحسب ما أدلى بها المشرع أن شعب " Corso" مكون للشعب الفرنسي، هذا يتعارض مع الدستور الذي يعرف فقط الشعب الفرنسي دون تمييز في الأصل أو العرق أو الدين.

الميزة الثانية: من الالتزام باستخدام اللغة الفرنسية في المجال العام وهو التزام قديم للغاية تمت صياغته في عام ١٩٩٢ من خلال إدخال المادة 2من الدستور والتي تنص على أن لغة الجمهورية هي الفرنسية، ينطوي هذا الالتزام على سبيل المثال أنه لا يمكن قبول أي مطالبة مكتوبة بلغة إقليمية من قبل أي سلطة قضائية وعليه يبدو أن فرنسا تعرقل كل ما من شأنه أن يدفع بالإقليم للانفصال ومعارضة حتى الاتحاد الأوربي .[٢٢]

(ج) رؤية مستقبلية لاقليم الباسك بعد الاستفتاء

السيناريو الاول :- البقاء ضمن اطار الوحدة الوطنية الاسبانية : وهذا استنده لعده اسس منها محاولة انهاء حالة العنف بين منظمة ايتا و الحكومة المركزية بهدف انهاء مسلسل التعذيب و القتل و حالة اللاستقرار داخل الاقليم ، ومحاولة الوصول الى حالة من التفاهم بين اطراف النزاع .

السيناريو الثاني :- استمرار حالة العنف بين الاقليم و الحكومة المركزية الرافضة بالاعتراف بحقوق مطالب الباسكيين ، و هذا نتيجة عدة معوقات تعيق تحقيق الاستقلال منها داخلية تمثلت بوجود معارضين داخل الاقليم ذاته ، و اخرى تمثلت داخل اسبانيا و فرنسا ضد انفصال الاقليم واخر تمثل على المستوى الاقليمي معارضة الاتحاد اوروبي نتيجة المميزات الاقتصادية جدول (٣) التي يتمتع بها ، فضلا عن مخافة انتقال حالة الانفصال للاقاليم الاخرى داخل دول الاتحاد .

جدول (٣) حجم التبادل التجاري بين اقليم الباسك و دول الاتحاد الاوربي

Ramas	Importe miles de euros	Tasa de crecimiento interanual	Estructura porcentual
Productos agrícolas	731.405	9,9	4,2
Productos minerales	1.485.213	9,4	8,6
Productos químicos	393.875	-1,4	2,3
Plásticos y caucho	1.357.680	-0,2	7,8
Metales y sus manufacturas	3.974.372	-5,3	22,9
Máquinas y aparatos	2.470.036	0,1	14,2
Material de transporte	5.727.918	17,7	33,0
Papel y sus manufacturas	413.479	-0,4	2,4
Otras manufacturas	718.230	9,0	4,1
No clasificados	68.215	48,2	0,4
Total	17.340.423	3,8	100,0

CONTEXTO DE LA ECONOMÍA VASCA - Euskadi.eus

https://www.euskadi.eus

السيناريو الثالث :- الانفصال و تكوين دولة مستقلة .

رؤية الباحثة من المرجح بقاء الاقليم ضمن الاطار الوحدة الاسبانية لكن مع محاولة توسيع دائرة التمثيل البرلماني و اعطاء حقوق للاقليم بصورة تضمن امن و استقرار الاقليم ، خوفا من تطور حالة الانقسام للاقاليم الاخرى منها كتالونيا و غاليسيا و الاقاليم الاوربية الاخرى ، و الذي من المحتمل ان يسبب انهيار الوحدة الاوربية .

الاستنتاجات :

١-يمتلك اقليم الباسك موقع جيوبولتيكي مهم ، و يمتلك ثقافة وتاريخ و لغة مميزة ، جعله يعاني من عدم الانسجام مع الدولتين الواقع بينهما .

٢-نتيجة حكم فرانكو غير الواعية الامر الذي ادى لطمس هوية الاقاليم التي تتمتع بحكم ذاتي منها الباسك ، الامر الذي ساعد على تفاقم حدة النزاعات داخل اسبانيا.

٣-دور الاتحاد الاوربي في خمد اي حالة انقسام ، بهدف الحفاظ على وحدة الاتحاد الاوربي و عدم تكرار او ظهور حالات مشابة .

٤-يعد الدستور الاسباني البنة الاساسية في خلق النزعات داخل الدولة .

Abstract

Geographical analysis of separatist movements in the northwest of the Mediterranean Basque Country as a model

Keywords: analysis, separatism, Basque

A.M.D. Viyan Ahmed Mohamed Lawand

College of Education for Girls / University of Baghdad

The European continent suffers from the presence of some separatist tendencies, as it becomes clear the impact of racial and ethnic variables driving towards the crystallization of separatist conflicts that led to the success of some of them in the establishment of sovereign states, while the other failed to achieve this, the research focused on the importance of matching geographical, cultural and political criteria In the success of separatist trends, he also focused on the role of the policies imposed by the mother state in curbing or exacerbating the separatist trend through the level of justice in the distribution of wealth between the regions, and what are the rights and duties of those oppressed and abused minorities, so the research focused on presenting a model of separatist movements in the continent The European countries, whose countries are democratic and regular states, and to clarify where lies the problem of those minorities who wish to secede, and despite the efforts made by the European Union in its march towards integration and unity and the gatherings and blocs witnessed in the world, whether economic or strategic, which are based on Common interestsAnd the emergence of the phenomenon of separatist movements in Europe, declaring their desire for secession based on (regional identity) by mobilizing and fueling national and ethnic sentiments such as (Basque - Catalan - Galicia in Spain and Scotland in the United Kingdom, Lombardy and Veneto in Italy, Flanders and others, some of them see separation along the lines of What happened in Yugoslavia as a claim for its usurped rights and as an encouraging step for separatist movements in other countries.

الهوامش

[١]- حنان عبد الرزاق ، تأثير المازق الامني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة ؛ دراسة للنموذج الاسباني منذ ١٩٣٦ ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – ٢٠١٧ ، ص ١٣٤ .

[٢]- مجموعة باحثين ، مستقبل الاتحاد الاوربي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية ، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، برلين ، لندن ، ٢٠١٨ ، ص ١٤١ .

[٣]- مستقبل الاتحاد الاوربي على محك الازمات الداخلية و الخارجية ، صحيفة العربي ، عدد١٠٠٦٤ ، الاثنين ١٢/ ١٠ /٢٠١٥ السنة ٣٨ ، ص ٧ متوفر على الرابط :

http://alarab.co.uk/?id=63792(2016/07/17)

[٤]- Manuel Fondevila Marón , Los referéndums de secesión en la Unión Europea y sus consecuencias para los entes descentralizados de los estados miembros , REAF-JSG 30, diciembre 2019, p. 231-269.

[٥] – الحركات الانفصالية شمال غرب المتوسط كتالونيا نموذجا ،ص ١٤.، وينظر ايضا الـ ulletin d'Histoire Contemporaine ، Gaizka FERNÁNDEZ SOLDEVILLA de l'Espagne 51 | 2017 Les forces politiques durant la Seconde République espagnole

[٦]– شعبان الطاهر الأسود، علم الإجتماع السياسي: قضايا الأقليات بين العزل والإندماج ، القاهرة: الدار المصرية – اللبنانية، ط٢ ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٨ .

* تمتد الجزيرة بطول ١٨٣كم ، وعرض ٨٣.٥ كم ، و تبلغ مساحتها ٨٧٠٠كم^{٢} ، و تمتاز بموقع استراتيجي هام جدا نتيجة وقوعها في قلب البحر المتوسط ، وهي بذلك تعد نقطة تقاطع اهم الطرق التجارية .

[٧]– ايف لاكوست ، الجغرافية السياية للمتوسط ، ترجمة زهيدة درويش ، مطبعة الكلمة ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٠، ص ١٥٤.

[٨]– ايف لاكوست ، المصدر نفسه ، ص ٢٠٣ – ٢٢٠ .

[٩]– محمد عبد الغني السعودي ، اوراسيا ، مكتبة الانجلو المصرية ،٢٠٠٤، ص ٢٠١ – ٢١٩

[١٠]– ايف لاكوست ، مصدر سابق ، ص ٢٢٤– ٢٢٦ .

[١١] – :إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات ، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١، ص ٩٨.

[١٢]- Jordi pujol,<< conclusions Jordi ,Catalunya, Espanya , Una Crisi de project ., BarceIona ,Center d studio Jordi pujoI ,2009 ,p 29

للمزيد راجع ، سلاماني محمد امزيان ، تاثير التجربة التكاملية للاتحاد للاوربي على الحركة القومية الكتالونية مابعد نهاية الحرب الباردة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، ٢٠١٦.

[١٣]– امنه محمد علي ، الحركات الانفصالية " اقليم الباسك إنموذجا " المجلة السياسية و الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، سنة ، العدد ، ص ٨١٠ .

[١٤]– كلثوم خليفي ، الضغوطات الداخلية و الاقليمية على اقليم الباسك باسبانيا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة محمد بوضيافة ، الجزائر ، ٢٠١٨ ، ص ١

[١٥]– للمزيد من التفاصيل اطلاع على **(تعرف على اقليم الباسك ؛ رحلة داخل ثقافته ، تاريخه ، مجتمعه ، مؤسساته ، ٢٠٠٩ .)**

[١٦] – راجع امنة محمد علي ، مصدر سابق ، ص ٨١١ ومابعدها و ايضا ايف لاكوست ، مصدر سابق ، ص

[١٧]– هدى معماش ، الامن القومي وتحدي الهويات الفرعية: حالة الباسك في إسبانياَ .مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية .العدد ١٢.،٢٠١٨.http://elbahith.univ–batna.dz/aEfASDoA.php?art=31 :

[١٨]– دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨ شاملا تعديلاته لغاية عام 2011،ص ٣٠

.

https://www.constituteproject.orq

وينظر ايضا لـ

La Constitución Española - Tribunal Constitucional

https://www.tribunalconstitucional.es

[١٩] - كثلوم خليفي ، مصدر سابق ، ص ١٦- ١٩ .

[٢٠]- Javier Agirre orcajo ,Economia circular en el pais vasco proyectos de demostracion para la reutilizacion de materiales, ver 06-02-2018.

http://www.residourecurso.com/blog/wpcontent/upload/econocircular/

[٢١]- كلثوم خليفي ، ص ٦٨ – ٧٤ .

[٢٢]- Jaune Feliu, ANALYSIS OF CROSS-BORDER PROJECTS BETWEEN FRANCE AND SPAIN 2007-2013 - STAKEHOLDERS AND TERRITORIAL IMPACT , European Journal of Geography Volume 4, Number 4: 33-46 December 2013 , Association of European Geographers.

http://www.eurogeographyjournal.eu/articles/ANALYSIS%20OF%20CROSS-BORDER%20PROJECTS%20BETWEEN%20FRANCE%20AND%20SPAIN%202007-2013%20-%20STAKEHOLDERS%20AND%20TERRITORIAL%20IMPACT.pdf

المصادر

- ابتسام وسطاني الحركات الانفصالية شمال غرب المتوسط كتالونيا نموذجا ، رسالة ماجستير (غير منشورة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، ٢٠١٦.
- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات ، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١، ص ٩٨.
- امنه محمد علي ، الحركات الانفصالية " اقليم الباسك إنموذجا " المجلة السياسية و الدولية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد .
- ايف لاكوست ، الجغرافية السياية للمتوسط ، ترجمة زهيدة درويش ، مطبعة الكلمة ، الطبعة الاولى ، ٢٠١٠، .
- حنان عبد الرزاق ، تأثير المازق الامني الاثني على الاستقرار الداخلي للدولة ؛ دراسة للنموذج الاسباني منذ ١٩٣٦ ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر – بسكرة – ٢٠١٧

- دستور اسبانيا الصادر عام ١٩٧٨ شاملا تعديلاته لغاية عام 2011. https://www.constituteproject.orq
- سلاماني محمد امزيان ، تاثير التجربة التكاملية للاتحاد للاوربي على الحركة القومية الكتالونية مابعد نهاية الحرب الباردة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، ٢٠١٦.
- شعبان الطاهر الأسود، علم الإجتماع السياسي: قضايا الأقليات بين العزل والإندماج ، القاهرة: الدار المصرية – اللبنانية، ط٢ ، ٢٠٠٢ .
- كلثوم خليفي ، الضغوطات الداخلية و الاقليمية على اقليم الباسك باسبانيا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة محمد بوضيافة ، الجزائر ، ٢٠١٨ ،
- مجموعة باحثين ، مستقبل الاتحاد الاوربي في ظل تنامي النزعة القومية الوطنية ، المركز الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، برلين ، لندن ، ٢٠١٨ . .
- محمد عبد الغني السعودي ، اوراسيا ، مكتبة الانجلو المصرية ،٢٠٠٤، ص ٢٠١ – ٢١٩
- مستقبل الاتحاد الاوربي على محك الازمات الداخلية و الخارجية ، صحيفة العربي ، عدد١٠٠٦٤ ، الاثنين ١٢/ ١٠ /٢٠١٥ السنة ٣٨ ، ص ٧ متوفر على الرابط : http://alarab.co.uk/?id=63792(2016/07/17)
- هدى معماش ، الامن القومي وتحدي الهويات الفرعية: حالة الباسك في إسبانياَ .مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية .العدد ١٢.،٢٠١٨. http://elbahith.univ-batna.dz/aEfASDoA.php?art=31 :
- ١٤- Manuel Fondevila Marón , Los referéndums de secesión en la Unión Europea y sus consecuencias para los
- entes descentralizados de los estados miembros , REAF-JSG 30, diciembre 2019 .
- 15- Gaizka FERNÁNDEZ SOLDEVILLA ، ulletin d’Histoire Contemporaine de l’Espagne 51 | 2017 Les forces politiques durant la Seconde République espagnole .
- 16- Jordi pujol,<< conclusions Jordi ,Catalunya, Espanya , Una Crisi de project ,BarceIona ,Center d studio Jordi pujoI ,2009.
- 17- Javier Agirre orcajo ,Economia circular en el pais vasco proyectos de demostracion para la reutilizacion de materiales, ver 06-02-2018.
- http://www.residourecurso.com/blog/wpcontent/upload/econocircular/
- 18- Jaune Feliu, ANALYSIS OF CROSS-BORDER PROJECTS BETWEEN FRANCE AND SPAIN 2007-2013 - STAKEHOLDERS AND TERRITORIAL IMPACT , European Journal of Geography Volume 4, Number 4: 33-46 December 2013 , Association of European Geographers.http://www.eurogeographyjournal.eu/articles/ANALYSIS%20OF%20CROSS-

BORDER%20PROJECTS%20BETWEEN%20FRANCE%20AND%20SPAIN%202007-2013%20-%20STAKEHOLDERS%20AND%20TERRITORIAL%20IMPACT.pdf

- 19- La Constitución Española - Tribunal Constitucional
- https://www.tribunalconstitucional.es
- 20- CONTEXTO DE LA ECONOMÍA VASCA - Euskadi.eus
- https://www.euskadi.eus
- 21- 1-España en cifras 2019 General del Estado: http://publicacionesoficiales.boe.es

22- SÍNTESIS DE LA ECONOMÍA VASCA

- https://www.euskadi.eus